المنهج التاريخي عند ابن حزم

نقد المقدّمات الإخبارية:

يحلل ابن حزم «الخبر» ويبيّن أهميته في بناء معرفتنا. فيرى أنه حكم «يدخل [فيه] الصدق والكذب، وفيه تقع الضرورة والإقناع، وفي فاسد البنية منه يقع الشغب، ومن صحيحه يقوم البرهان في كل قضية في العالم، وإيّاه قصد الأوائل والمتأخرون بالقول، وتحته تدخل جميع الشرائع، وكل مؤاتٍ في الطبيعيات وغيرها اتّفق الناس عليه أو اختلفوا»[1].

وهكذا فإن ابن حزم يرى أن الخبر هو تلك القضية المنقولة شفاهاً أو كتابة من شخص إلى آخر. ويشمل ذلك كل معنى أراد القائل، أو الكاتب، أن يتمثّله السامع، أو القارىء. سواء أكان هذا المعنى صادقاً أم كاذباً[2]، وبغضّ النظر عن الحقل المعرفي الذي ينتمي إليه. وبهذا يشمل «الخبر» حقل العلم والشريعة والتاريخ والجغرافيا وأضرابها، وجميع القضايا التي يمكن أن تصاغ على صورة القضية الخبرية، موجبة كانت أم نافية. أو تكون مكافئة لها في معناها، حتى لو وضعت في صيغة غير خبرية، كالقسم، والشرط، والتعجّب، والشكّ، يقول ابن حزم:

«ظنّ قوم أن القسم والشرط والتعجّب والشكّ وجوه زائدة على ما ذكرنا.

(1) ابن حزم. **رسائل ابن حزم**، مرجع سابق، ج4، ص 137.
(2) المرجع السابق، ج4، ص 191.

وذلك ظنّ فاسد لأنها واقعة تحت قسم الخبر وراجعة إليه»[3]. «بَيْد أن الخبر لا يشمل عبارات الاستفهام، والنداء، والرغبة، والأمر، «فهذه الأربعة لا يقع فيها صدق ولا كذب ولا يقوم منها برهان أول»[4].

وما دام الخبر قضية تقبل الصدق أو الكذب، فلا بد من وجود معيار يقرر الخبر الصادق عن غيره، يقول ابن حزم:

إن «الخبر يصحّ بوجوه: أحدها، أن يكون معلوماً صحّته بأوّل العقل أو الحواس، ومنها ما يصحّ ببرهان يقوم على صحّته من مقدّمات تنتج نتائج على ما يقع في هذا الديوان. . . ، [التقريب لحدّ المنطق]، ومنها ما ينقله صادق قد قام على صدقه برهان مما قدّمنا، أو نقله مصدّقون بضرورة على ما وقع في غير هذا القول»[5].

يفيد هذا النص أن المقدّمات الإخبارية التي تتّسق مع الأوائل ومنتجة بموجبها، صادقة، وما ينتج عن القضايا المتّصلة بالمشاهدات والتجارب صادق أيضاً، وما ينتجه البرهان على تلك المقدّمات صادق كذلك، والخبر الذي يورده «صادق» قام صدقه برهان صحيح ضرورة، والخبر الذي يورده مجتمعون تواتراً فهو صحيح أيضاً.

من هنا نرى أن صدق الخبر، لا يتوقف على صدق مضمونه، أو متنه فحسب، بل وأيضاً على صدق الذي جاء به وراويه، والدليل الذي بموجبه نتحقق من صدق دعواه.

إن الخبر الصادق - عند ابن حزم - متّسق مع ما قررته المناهج السابقة، التي سوّغت لنا الاعتقاد بطبيعة ثابتة مطّردة. وبالتالي فإن الخبر الذي يتّسق مع ذلك - ولو غاب عن مشاهدتنا، أو وقع في الماضي - صادق، لأن الضرورة والطبيعة توجبان صدقه. وهذا هو دليل صدق مضمون الخبر أو متنه. يقول ابن حزم: «إن البرهان قائم على صحّته، وبيّنا كيفيّته وإن الضرورة والطبيعة توجبان

(3) المرجع السابق، ج4، ص 138.
(4) المرجع السابق، ج4، ص 137.

قبوله، وإن به عرفنا ما لم نشاهده من البلاد، ومن كان قبلنا من الأشياء، والعلماء، والفلاسفة، والملوك، والوقائع، والتواليف، ومن أنكر ذلك كان بمنزلة من أنكر ما يدرك بالحواس ولا فرق»[6].

هكذا ينبغي التسليم بصدق الخبر، المتّسق مع أوائل الحسّ والعقل، والمشاهدات والتجارب. المطابق لقوانين العالم. فكل ما ترتّب من أخبار على ذلك صادق؛ لأن دليله معه. ويعبّر ابن حزم عن ذلك بقوله: «إن الخبر لا يعلم صحّته بنفسه، ولا يتميّز حقّه من كذبه، وواجبه من غير واجبه، إلاّ بدليل من غيره. فقد صحّ أن المرجوع إليه، حجج العقول وموجباتها. وصحّ أن العقل إنما هو مميّز بين صفات الأشياء الموجودات، وموقف للمستدلّ به على حقائق كيفيّات الأمور الكائنات، وتمييز المحال منها»[7].

فإذا كان المرجوع إليه هو صحيح العقول وموجباتها، فإن المرجوع إليه حقيقة، هو تلك الأوائل الضرورية، والمشاهدات والتجارب. فمن بين الأخبار، تلك العبارات الوصفية التي ينطق بها الناس. إذ إن هذا العبارات قضايا صادقة بالمطابقة بالنسبة إليهم، ومجمع عليها، فهي بالنسبة إلينا خبر ضروري، وعلينا قبوله إذا جاء تواتراً ورجع إلى مشاهدة. ويضرب ابن حزم لهذا النوع من الأخبار أمثلة بقوله: «. . . كعلمنا أن الفيل موجود ولو لم نره. وأن مصر ومكة في الدنيا. . . ، وكالأخبار تتظاهر عندنا كل يوم مما لا يجد المرء للشّك فيه مساغاً عنده أصلاً، وكذلك إن في رأس الإنسان دماغاً وفي بطنه مصراناً. . . ، وإنما يرجع ذلك إلى قول المشرّحين وقول من رأى رؤوس القتلى مشدوخة، وأجوافهم مخروقة، فصحّ ذلك أيضاً صحة ضرورية وهذان القسمان لا يجوز أن يطلب على صحتهما دليل»[8].

إذن، فلا بد من قبول هذه الأخبار من ذوي الخبرة والمجمّعين عليها وتنبىء عن طبيعة الموجودات على ما هي عليه. كما أنه بالوسع التحقق منها،

---

(5) المرجع السابق، ج4، ص 138.

(6) ابن حزم. **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، مرجع سابق، ج1، ص 100.

(7) ابن حزم. **الإحكام في أصول الأحكام**، مرجع سابق، ج1، ص 30.

مما يجعلنا نطمئن لهذا النوع من الأخبار ولا نرفض قبولها.

وببساطة يمكن القول: إن ابن حزم يطبّق منطق الجهات على المقدّمات الإخبارية، ليخرج ببعض المقدّمات الصادقة. فمن الأخبار ما ينبغي قبوله لأنه واجب ضروري، ومنها ما يجب رفضه لأنه في حدّ الممتنع. فإذا ما أخبر أحدهم بالواجب فمن الضرورة تصديقه. وإذا أخبر بالممتنع، وهو يدعي وجوبه، أو إمكانه، فهو كاذب ضرورة. ويؤكد ابن حزم هذا بقوله: «إن كل ما كان في عنصر الإمكان. فأَدْخَلَه مُدْخِلٌ في عنصر الامتناع بلا برهان، فهو كاذب مبطل، جاهل أو متجاهل، لا سيما إذا أخبر به من قد قام البرهان على صدق خبره. وإنما الشأن في المحال الممتنع، الذي تكذّبه الحواس والعيان، أو بديهة العقل، فمن جاء بهذا فإنما جاء ببرهان قاطع على أنه كذّاب مُفْتَرٍ»[9].

تتركّز المشكلة إذن في «الممكن» من الأخبار الذي لا بد أن يؤيّد ببرهان يثبت صدق المخبر بذاته. ذلك أن وجوب الخبر بعد التحقق من إمكانه، يتوقف على صدق ناقله، لأن الخبر أصلاً كان في حدّ الممكن، إذا كان دليل إمكانه قائماً. لكن انتقاله من الإمكان إلى الوجوب هو الذي يحتاج إلى شهادة موثوقة، مما يجعلنا نلجأ إلى طريقة أخرى نتحقق بها من ذلك الوجوب. وقوام هذه الطريقة عند ابن حزم نقل الكافة لخبر بعينه.

نقل الكافة والتواتر:

يعتمد ابن حزم على نقل الكافة أو الإجماع. ويرى أن الخبر المنقول على هذا النحو، أصبح واجباً بعد أن كان في حدّ الإمكان. لذلك فهو خبر صحيح لأنه: «من المحال الممتنع، أن يكون خبرٌ - نقله جميع سكان الأرض، أوّلهم عن آخرهم، إلى كل من حدث بعدهم، عمّا شاهدوه - يخفى حتى لا يعرفه أحد من سكان الأرض، هذا أمر يُعرف كذبه بأوّل العقل وبديهته»[10].

---

(8) ابن حزم. **رسائل ابن حزم**، مرجع سابق، ج4، ص 287.

(9) ابن حزم. **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، مرجع سابق، ج1، ص 207.

(10) المرجع السابق، ج1، ص 134.

وحدّ الكافة، أو الإجماع في مجال الخبر عند ابن حزم اثنان فما فوق[11]، على أن لا يكونا قد تواطآ، ونقل الكافة بهذا المعنى يوجب العلم الضروري، مما يهيء لنا مقدّمات إخبارية، وتاريخية ضرورية. وبهذه الطريقة نتحقق من صدق الإخبار عن الأحداث، والوقائع، والسير، وما غاب عنّا من الأشياء ممكنة الوقوع. فابن حزم يرى: «أن هذه الأشياء، لها طرق توصل إلى صحّة اليقين بها، عند من لم يشاهدها، كصحّتها عند من شاهدها ولا فرق، وهي نقل الكافة التي قد استشعرت العقول ببدايتها، والنفوس بأول معارفها، إنه لا سبيل إلى جواز الكذب ولا الوهم عليها. وإن ذلك ممتنع فيها. فمن تجاهل ذلك، وأجاز ذلك عليها، خرج عن كل معقول. ولزمه أن لا يصدّق، أن من غاب عن بصره من الإنس بأنهم أحياء ناطقون كما شاهد، وأن صورهم على حسب الصورة التي عاين، إذ لا يعرف أحد أن كل ما غاب عن حسّه في مثل كيفيّة ما شاهد من نوعه إلاّ نقل الكواف لذلك»[12].

نقل الكافة إذن لا بد من قبوله. وإلاّ لم يعد بوسعنا تصديق أن ما غاب عن حسّنا موجود، وأنه حيّ، وأنه على صفة كذا وكذا، مما تقتضيه الطبائع. ويعرف ابن حزم الكافة بقوله:

«إن الكافة التي يلزم قبول نقلها هي: إما الجماعة التي يوقن أنها لم تتواطأ لتنابذ طرقهم وعدم التقائهم وامتناع اتّفاق خواطرهم على الخبر الذي نقلوه عن مشاهدة، أو رجع إلى مشاهدة، ولو أنهم اثنان فصاعداً»[13].

نقل هؤلاء الكافة صادق شريطة أن يرجع ما يذكرونه إلى المشاهدة، وأن لا يكونوا قد تواطأوا، ولا يوجب هذا أن يكون ناقلا الخبر أو ناقلوه عدولاً أو غير فسّاق أو مسلمين، لأن البديهة تقضي بقبول هذا النوع من الأخبار، لأن من المحال الممتنع، أن ينقل أي منهم الخبر بعينه وتفاصيله مع أنهم لم يلتقوا أو يتشاعروا أو يتساروا. وتوارد الخواطر لا يمكن أن يبلغ إلى حدّ أن يذكر

(11) المرجع السابق، ج5، ص 251.
(12) المرجع السابق، ج1، ص 134.
(13) المرجع السابق، ج1، ص 123.

الواحد منهم الخبر بعينه وتفاصيله من أخبار تتصل بالواقع الحسّي[14]، مما يقطع بأن كلاً منهم يخبر صادقاً - إذا تطابق ما رووه - . لذلك يقرر ابن حزم أن «كل ما نقله من الأخبار اثنان فصاعداً، مفترقان، قد أيقن أنهما لم يجتمعا ولا يتشاعرا، فلم يختلف فيه، فبالضرورة يعلم أنه حقّ مقطوع على غيبه. وبهذا علمنا صحّة موت من مات، وولادة من ولد، وعزل من عزل، والوقائع، والملوك، والأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - ودياناتهم، والعلماء وأقوالهم، والفلاسفة وحكمهم»[15].

بهذا السبيل، يقبل ابن حزم مجريات أحداث التاريخ وما غاب من الوقائع، ويرى أنه لا سبيل إلى إنكار هذا الطريق، للوقوف على المقدّمات الإخبارية الصحيحة. ذلك أن: «ما غاب عنّا، أو كان قبلنا، فلا يعرف إلاّ بالخبر عنه. وخبر التواتر يوجب العلم الضروريّ ولا بد. ولو دخلت في نقل التواتر داخلة أو شك، لوجب أن يدخل الشكّ [في]: هل كان قبلنا خلق أم لا؟ إذ لم نعرف كون الخلق موجوداً قبلنا إلاّ بالخبر، ومن بلغ ها هنا فقد فارق المعقول»[16].

هكذا يرتكز قبول الأخبار الحقّة على صدق الخبر ذاته، وإقرار الأوائل، والتجارب له، أو وجود دليل على صدق الكافة الذين رووه. أما صدق خبر الواحد فله شأن آخر، لاتصاله بالتسليم بصدق الرسالات السماوية، والأحاديث المبلّغة، أو المنقولة عن واحد ينفرد بها.

خبر الواحد (دعوة الرسل):

يقرر ابن حزم أن بعض الأحداث المتعلّقة بالشرائع انتقلت من حدّ الممكن إلى حدّ الواجب، وأنها صحيحة الوقوع تاريخياً، أي صادقة. وإن تكن صحّتها هذه لا تتضمن صدق مضمونها، إن تجاوزت الحسّ. ويعني هذا، أن وجود الأنبياء والرسل ثابت تاريخياً بنقل الكافة، والتواتر، لكن مضمون بعض ما

(14) المرجع السابق، ج4، ص 251.
(15) المرجع السابق، ج1، ص 42.
(16) الحميدي. **جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس**، مرجع سابق، ج1، ص 7.

يدعونه من أخبار يتجاوز الحسّ، فعلينا أن نتحقق من صدقهم هم، وذلك يتطلب دليلاً، حيث إن ما يذكرونه ليس من نقل الكافة، والتواتر، ويتجاوز الأوائل والمشاهدات والتجارب، في كثير من مضمونه فسئلوا «برهاناً على صحّة ما قالوا فأتوا بأعمال هي خلاف لطبائع ما في العالم، ولا يمكن البتّة في العقل أن يقدّر عليها مخلوق حاشا خالقها، كقلب عصا حية، وكإحياء ميت، وكنبعان الماء من بين يدي إنسان، فصحّ ضرورة أن الله شهد لهم بما أظهر على أيديهم بصحّة ما أتوا به، وأن الله تعالى صدقهم فيما قالوه»[17].

من هنا فإن الدليل على صدق ما يقولون هو المعجزة. ولما كانت المعجزة تخرق نظام الطبيعة، وتقلب عيناً، وأرفقها الله دعاواهم، في حين لا يمكن لإنسان أن يقوم بذلك الفعل، فإن الضرورة تقتضي تصديق ما يدّعون. وإن كان بعض ما يذكرونه متجاوزاً لأوائل العقل والحسّ، والتجارب.

إن هذا الحال سمح لابن حزم بقبول المقدّمات الشرعية وكل الأخبار الواردة بها وضمّها إلى المقدّمات التي تمّ التحقق منها. فطالما رافقت المعجزة رسولاً فهي الدليل على صدقه. لكن هذا الوضع لا يلغي ما سبق الوثوق به من حقائق أوليّة، وتجريبية، وإخبارية متواترة، فستظل هذه الحقائق مجتمعة أساساً يستند إليه في المعرفة، لا سيّما وأن الحقائق الشرعية، في نظر ابن حزم، لا تخالف أبداً الحقائق المقرّرة بالمناهج السالفة، وإنما تساندها. يقول ابن حزم: «معاذ الله أن يأتي كلام الله عزّ وجل، وكلام نبيّه - ﷺ - بما يبطله عيان أو برهان، وإنما ينسب هذا إلى القرآن والسنة من لا يؤمنون بها»[18].

بيد أن ذلك لا يعني أن الشريعة لا تتجاوز مجال العقل والحسّ، فهي تخبر عن الغيب، وهو متجاوز، لكنه لا يعارض المعقول الذي تمّ تقنينه، وإنما يتّسق معه. لكن هذا الاتّساق فهم المعقول فهماً صحيحاً، ومن ثم فهم المنقول فهماً صحيحاً، عبر المنهج الأصولي الظاهري، الذي فسّر به ابن حزم نصوص الشريعة وفقاً لكل المناهج التي اصطنع، مما سنورده في مكانه.

---

(17) المرجع السابق، ج1، ص 7.

(18) ابن حزم. **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، مرجع سابق، ج2، ص 238.

نقد التاريخ:

هكذا يستند ابن حزم إلى منهجيته النقدية في إثبات أحداث التاريخ الواجبة، والتي كانت في حدّ الممكن، ليخلص التاريخ مما علّق به من أخبار زائفة. فلا يقدم إلاّ المعلومات الأكيدة التي تصلح لأن تكون مقدّمات استدلالية، فيضمّنها مؤلفاته في التاريخ، كـ«جوامع السيرة» الذي يعرض فيه لما يعتبره حقاً في السيرة النبوية، و«نقط العروس في تواريخ الخلفاء» الذي يعرض فيه أسماء الخلفاء ومددهم وسيرهم الثابتة و«جمهرة أنساب العرب»- ذي الفائدة الواضحة في تتبّع الرواة، وغير ذلك من الأغراض، «وأمهات الخلفاء»، و«جمل فتوح الإسلام»، وغيرها. . .

وإذا ما لاحظنا ما ركّز عليه ابن حزم من ألفاظ مثل: «جوامع»، و«جمل»، و«جمهرة»، و«نقط»، أدركنا ما حاول ضبطه واختصاره في تلك الموضوعات التاريخية. إذ كان يعتبر أن معظم الحكايات الشعبية والأساطير التي حيكت وأوردها المؤرخون في تضاعيف تواريخهم غير مقنعة، ولا تتسق مع المنهجية التي اختطّ، وتعرقل بناء التاريخ على القطع، وبذلك لا تصلح لأن تكون مقدّمات موثوقة حتى يصلح القياس المنطقي عليها. فيقول ابن حزم: إن «الطالب للأخبار ينبغي له ألا يشتغل إلا بما أعلمناه بصحته، لا بما أخبرناه ببطلانه، فقد كفيناه التعب في ذلك، وإن أحب التعب وقف على ما وقفنا عليه من ذلك»[19].

استعمل ابن حزم منهجه في نقد التاريخ - لا سيما أخبار التوراة والإنجيل - مما لم يصححه القرآن، ورأى أن كثيراً مما حوته هذه الكتب، وأمثالها هي في حدّ الممتنع، ولا تصمد أمام المنهجية التي اختطها، عاقداً المقارنات الواسعة، ومستعملاً الإحصاء، إضافة إلى الأوائل والمشاهدات والتجارب والتواتر، لكنه لم يستعمل ما جاء في الشريعة حجة عليهم وإنما استعمله حجة على من يقرّون بالإسلام فحسب[20]. وخلص من ذلك إلى أن الطريقة البرهانية

---

(19) ابن حزم. **رسائل ابن حزم**، مرجع سابق، ج4، ص 79-80.

(20) ابن حزم. **الإحكام في أصول الأحكام**، مرجع سابق، ج1، ص 92؛ ابن حزم. **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، مرجع سابق، ج2، ص 299، وج5، ص 169.

وحدها هي الطريقة الصحيحة. وعليه فإن تاريخ الإسلام هو أصح التواريخ، لأنه نقل نُقل كافةٍ وتواتر، لا سيما بعد تخليصه من الأباطيل الموضوعة والخرافات التي جاءت عبر دعاوى المفسّرين وأضرابهم، والتي لا تصمد بالبرهان.

أما أخبار الأمم الأخرى فلم يصلنا الكثير مما يمكن الوثوق به، فلا سبيل إلى القطع بأخبارها[21].

إن هدف ابن حزم مما سبق هو فرز المقدّمات الإخبارية الموثوقة دنيوية كانت أم دينية، ليمكن الاستدلال عليها. لذلك نراه ينهض لمجابهة الدعاوى المعارضة غير المؤسسة على منهجية منضبطة، فينسب ما قالوا به وادعوه إلى قولهم بالرأي، والتقليد، وعدم إعمال الاجتهاد، فيثور على تلك الآفات مستعملاً منهج التحليل اللغوي على قاعدة المناهج التي أقرها، ليردهم إلى جادة الطريق.

ومن هنا لم ينشغل ابن حزم بالحكايات الشعبية والخرافات ودعاوى الكرامات، بل تجاهلها باعتبارها أموراً زائفة تعرقل بناء المعرفة الصحيحة عقلاً وشرعاً، ولم يحترم غير المعجزات باعتبارها أدوات تصديق للرسل فحسب. وبما أنه لا يقدر عليها سوى الله – سبحانه وتعالى – وأرفقها لدعاواهم فهم صادقون ضرورة.

(21) ابن حزم. **رسائل ابن حزم**، مرجع سابق، ج4، ص 79.